

وزارة العدل

قرار وزاري

رقم ٢٠١٧ / ٨٩

بتحويل صفة الضبطية القضائية

لبعض موظفي وزارة التجارة والصناعة

استنادا إلى قانون الإجراءات الجزائية الصادر بالمرسوم السلطاني رقم ٩٩/٩٧ ،
وإلى قانون السجل التجاري الصادر بالمرسوم السلطاني رقم ٧٤/٣ ،
وإلى قانون الوكالات التجارية الصادر بالمرسوم السلطاني رقم ٧٧/٢٦ ،
وإلى المرسوم السلطاني رقم ٧٨/١ باختصاصات المديرية العامة للمواصفات والمقاييس
بوزارة التجارة والصناعة ،
وإلى قانون العلامات والبيانات والأسرار التجارية والحماية من المنافسة غير المشروعة
الصادر بالمرسوم السلطاني رقم ٢٠٠٠/٣٨ ،
وإلى قانون الرقابة على المعادن الثمينة الصادر بالمرسوم السلطاني رقم ٢٠٠٠/١٠٩ ،
وإلى قانون (نظام) التنظيم الصناعي الموحد لدول مجلس التعاون لدول الخليج العربية
الصادر بالمرسوم السلطاني رقم ٢٠٠٨/٦١ ،
وبناء على ما تقتضيه المصلحة العامة ،

تقرر

المادة الأولى

يخول شاغلو الوظائف الآتية بوزارة التجارة والصناعة - كل في مجال اختصاصه -
صفة الضبطية القضائية في تطبيق أحكام قانون السجل التجاري ، وقانون الوكالات
التجارية ، والمرسوم السلطاني باختصاصات المديرية العامة للمواصفات والمقاييس
بوزارة التجارة والصناعة ، وقانون العلامات والبيانات والأسرار التجارية والحماية
من المنافسة غير المشروعة ، وقانون الرقابة على المعادن الثمينة ، وقانون (نظام) التنظيم
الصناعي الموحد لدول مجلس التعاون لدول الخليج العربية ، المشار إليها واللوائح
والقرارات الصادرة تنفيذا لأحكامها :

أولاً : المديرية العامة للتجارة :

- مدير دائرة الوكالات والتراخيص المهنية والنفطية .
- رئيس قسم تراخيص المنتجات النفطية .
- رئيس قسم التراخيص التجارية .
- رئيس قسم الرقابة على المنشآت .
- مفتش محطات نفط .
- مفتش محلات تجارية .

ثانياً : المديرية العامة للمواصفات والمقاييس :

- مدير دائرة ضبط الجودة .
- مدير دائرة المقاييس والرقابة على المعادن الثمينة .
- رئيس قسم التفتيش ومراقبة الجودة .
- رئيس قسم المطابقة .
- رئيس قسم الرقابة والتفتيش .
- رئيس مختبر المعادن الثمينة ودمغ المشغولات .
- رئيس مختبر القياس والمعايرة .
- رئيس قسم فحص الأحجار ذات القيمة .
- أخصائي ضبط جودة منتجات كيميائية .
- أخصائي ضبط جودة منتجات غذائية .
- أخصائي ضبط جودة منتجات ميكانيكية ومعدنية .
- أخصائي ضبط جودة منتجات كهربائية .
- أخصائي ضبط جودة منتجات مواد بناء .
- مشرف تفتيش جودة .
- مهندس مدني .
- فني مختبر .
- مفتش جودة .
- مفتش معادن ثمينة .

ثالثا : المديرية العامة للصناعة :

- رئيس قسم الإعفاءات .
- أمين السجل الصناعي .
- مفتش منشآت صناعية .

رابعا : المديرية العامة للتجارة والصناعة بمحافظة شمال الباطنة :

- مدير عام المديرية العامة للتجارة والصناعة بمحافظة شمال الباطنة .
- مدير دائرة التجارة .
- رئيس قسم المقاييس والرقابة على المعادن الثمينة .
- رئيس قسم المواصفات وضبط الجودة .
- رئيس قسم الوكالات والتراخيص المهنية والنفطية .
- رئيس قسم أمانة السجل الصناعي .
- رئيس قسم الشؤون التجارية .
- رئيس قسم التنمية الصناعية .
- أخصائي ضبط جودة منتجات غذائية .
- أخصائي ضبط جودة منتجات كهربائية .
- أخصائي ضبط جودة منتجات كيميائية .
- مفتش محلات تجارية .
- مفتش جودة .
- مفتش معادن ثمينة .
- مفتش محطات نفط .
- فني مختبر .

خامسا : المديرية العامة للتجارة والصناعة بمحافظة ظفار :

- مدير عام المديرية العامة للتجارة والصناعة بمحافظة ظفار .
- مدير دائرة التجارة .
- مدير دائرة الصناعة .
- رئيس قسم المقاييس والرقابة على المعادن الثمينة .
- رئيس قسم المواصفات وضبط الجودة .
- رئيس قسم الوكالات والتراخيص المهنية والنفطية .
- رئيس قسم الشؤون التجارية .
- رئيس قسم أمانة السجل الصناعي .
- أخصائي ضبط جودة منتجات غذائية .
- أخصائي ضبط جودة منتجات كهربائية .
- أخصائي ضبط جودة منتجات كيميائية .
- مفتش محلات تجارية .
- مفتش جودة .
- مفتش معادن ثمينة .
- مفتش منشآت صناعية .
- مفتش محطات نفط .

سادسا : إدارات التجارة والصناعة بالمحافظات (محافظة مسندم "خصب، دبا"، محافظة

البريمي ، محافظة الداخلية ، محافظة الظاهرة ، محافظة شمال الشرقية ،

محافظة جنوب الشرقية ، محافظة الوسطى ، محافظة جنوب الباطنة) :

- مدير الإدارة .
- رئيس قسم التجارة .
- رئيس قسم الصناعة .

- رئيس قسم المواصفات والمقاييس .
- أخصائي ضبط جودة منتجات غذائية .
- أخصائي ضبط جودة منتجات كهربائية .
- أخصائي ضبط جودة منتجات كيميائية .
- أخصائي مواصفات كيميائية .
- مفتش محلات تجارية .
- مفتش جودة .
- مفتش معادن ثمينة .
- مفتش منشآت صناعية .
- مفتش محطات نبط .

المادة الثانية

يلغى كل ما يخالف هذا القرار، أو يتعارض مع أحكامه .

المادة الثالثة

ينشر هذا القرار في الجريدة الرسمية، ويعمل به من اليوم التالي لتاريخ نشره .

صدر في : ٢٨ / ٦ / ١٤٣٨ هـ

الموافق : ٢٧ / ٣ / ٢٠١٧ م

عبد الملك بن عبد الله الخليلى

وزير العدل